المجلة التاريخية الجزائرية
ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664
المجلد:10، العدد:01 (2026)، ص240-259

التقسيم الإداري لقالمة من 1830 إلى غاية 1984

The administrative division of Guelma from 1830 until 1984

سمير بن سعدي
جامعة برج بوعريريج (الجزائر)
Samir.bensadi@univ-bba.dz

معلومات المقال
تاريخ الارسال:
2026/04/26
تاريخ القبول:
2026/05/25
الكلمات المفتاحية:
- قالمة
- بني مزلين
- القرار المشيخي
- واد الزناتي

الملخص:

من بين السياسات التي راهن عليها الاحتلال الفرنسي في الجزائر سياسة السيطرة على العقار، وتقسيم القبيلة وجعلها جزئيات متباعدة وتفكيك الروابط العائلية بين أفراد القبيلة الواحدة، ومن أشهر تلك القوانين التي طبقتها الإدارة الفرنسية ، قرار مجلس الشيوخ المؤرخ في 22 أفريل 1863، والذي بموجبه يتم تقسيم أراضي القبائل والأعراش إلى جزئيات أراضي وبعدها ظهر ما يسمى بالدوار البلدية، وبدأت تتطور الحدود وتتغير في كل قرار منظم للحدود إلى غاية الاستقلال وبعد الاستقلال ومن بين المناطق المتأثرة بتلك القوانين، منطقة قالمة .

Article info
Received:
26/04/2026
Accepted:
25/05/2026
Key words:
- Guelma
- Beni Mezline
- Presbyterian decision
- oued al-Zenati

Abstract:

Among the policies relied upon by the French occupation in Algeria was the policy of controlling property, dividing tribes into separated units, and dismantling family ties within a single tribe. One of the most famous laws implemented by the French administration was the Senate decree dated 22 April 1863, which divided the land of tribes and clans into parcels. Later, what became known as municipal villages appeared, and the borders began to develop and change with each organised border decision up to and after independence. Among the areas affected by these laws was the Guelma region.

مقدمة

تعد قالمة من أهم المناطق التي تأثرت بالقوانين الفرنسية خلال فترة الاحتلال خصوصا ما تعلق بالتنظيمات الإدارية، وبحكم أن المجتمع الجزائري قبل الاحتلال كان مجتمعا أسريا تحكمه روابط الانتماء للقبيلة والعشيرة والجد الواحد والأرض المشاعة، فقد عملت إدارة الإحتلال على تفكيك تلك البنى المترابطة، وهو ما أفرز تنظيمات جديدة إلى غاية استحداث البلدية كوحدة إدارية تحكم عدد معين من السكان، أحيانا يتشكلون من خليط غير متجانس بين سكان أصليين ومستوطنين ورعايا أجانب، وتأتي دراستنا حول هذه المنطقة بحكم اهتمامنا بهذه المواضيع من جهة، وأهمية المنطقة في الشرق الجزائري من جهة أخرى ، معتمدين بذلك على مجموعة من الوثائق والتقارير؛ المحفوظة في أرشيف ما وراء البحر في فرنسا وأيضا التقارير المطبوعة في النشرة الفرنسية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بالإضافة لجريدة المبشر التي تابعت عمليات تطبيق القرار المشيخي الخاص بالأراضي، وعليه الإشكالية المطروحة: **فيم تمثلت مراحل التنظيم الإداري لقالمة والقوانين المنظمة للتقسيم والحدود الإدارية؟ وفيم تمثلت آثار التقسيم على الأرض والسكان بمنطقة قالمة؟**

خريطة توضح منطقة قالمة والقبائل الكبرى فيها

1. التقسيم الإداري في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي (الجذور والنشأة)

من خلال الخريطة المرفقة توضح لنا أهم القبائل المتواجدة في منطقة قالمة ونظرا لخصوصيات تلك القبائل ومقاومتها للاحتلال الفرنسي، فإنه كان يرى ضرورة القضاء عليها وتفكيكها، وهذا التفكيك سيمر عبر مراحل، ومن أشهر القبائل التي كان في منطقة قالمة والمناطق المجاورة لها: قبائل دريد، والحنانشة وفزارة وغيرها من القبائل التي هاجرت واستقرت بالمنطقة.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

فقد عمل الاحتلال الفرنسي منذ دخوله للجزائر في الأيام الأولى على إحداث تنظيم إداري وفق ما يراه يخدم سياسته الاستيطانية والسيطرة العسكرية، حيث تم إنشاء الإدارة المدنية بموجب مرسوم 22 جويلية 1830، وفي الفاتح من سبتمبر من نفس السنة صدر مرسوم يحدد مهام وصلاحيات المقتصد المدني التابع للحاكم العام، وتحكمه القوانين المنظمة كما هو معمول في فرنسا (فركوس، 2022، صفحة 1080).

إذ يعتبر الماريشال فالي أول مهندس للنظام الإداري المدني في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي، حيث قسم الجزائر إلى ثلاث مناطق إدارية: مناطق ساحلية (يسكنها أغلبية أوروبية)، ومناطق مختلطة (يسكنها سكان جزائريين وأوروبيين) ومناطق عسكرية (المناطق التي سيطر عليها الجيش الفرنسي) (فركوس، 2022، صفحة 1079).

في حين كانت النواة الأولى للإدارة الفرنسية من إنشاء بورمون حيث كلف لجنة مالية (حكومية) لتسيير شؤون المدينة وتوفير الحاجات للجيش والمحافظة على الأمن والمرافق، ضمت هذه اللجنة أعضاء من الفرنسيين والعرب واليهود، ولجنة ثانية سميت باللجنة البلدية التي تضم أعيان الحضر وأعضاء من اليهود ويرأسها فرنسي، في حيث أنشأ لجنة ثالثة وهي لجنة دينية – مالية تقوم بالسهر على الأوقاف ومواردها، وسميت أيضا اللجنة الخيرية للغوث، وهي لجنة مختلطة تضم تسعة أعضاء منهم خمسة جزائريين (سعد الله، 1992، صفحة 28-29).

ومنذ 1845 إلى غاية 1850 تزايد عدد المهاجرين الأوربيين إلى الجزائر خصوصا بعد سقوط عرش الملك لويس فيليب، فكان من الضرورة تنظيم الأوربيين الوافدين وتوفير الظروف الملائمة لاستقرارهم، وهو ما جعل الحاكم العام راندون يصدر تعليمات أن يتم تنازل الأهالي عن الأراضي التي لا يستغلونها لأملاك الدولة، ومن هنا بدأت فكرة توطين الاستيطان على حساب السكان الأصليين (فركوس، 2022، صفحة 1081).

أما بدايات التجسيد الفعلي للتقسيم الإداري فتعود لأفكار نابليون الثالث حينما أراد تجسيد ما يسمى بالمملكة العربية ومستندا لأفكار اسماعيل عربان (مزيان، 2009، صفحة 149)، حيث حاول من خلالها جعل التنظيم الإداري في الجزائر مطابقا بما هو معمول به في فرنسا وجعل البلدية كوحدة إدارية تحكم الجزائريين يترأسها فرنسيون ويساعدهم جزائريون من شيوخ قبائل وقياد، هذه السياسة التي اتبعها من خلال المراسيم كانت في الظاهر تخدم الجزائريين لكن في أبعد مشاريعها كانت تهدف للسيطرة وتفكيك الروابط الاجتماعية التي تحكم القبيلة الجزائرية (قرفي، 2008، صفحة 40)، وخلال زيارة قادته – نابليون الثالث– للجزائر في شهر سبتمبر 1860 للوقوف على الوضعية في الجزائر وعملية نزع الأراضي من الجزائريين بدأ يفكر جديا في اصدار مراسيم لتنظيم الملكية في الجزائر، والعودة للعمل بالنظام العسكري ومنصب الحاكم العام (بوعزيز، 2009، صفحة 23؛ سعد الله: 1992، صفحة 325) .

خلال شهر نوفمبر من نفس السنة رأى الإمبرطور نابليون الثالث ضرورة اقرار الاهالي الجزائريين بممتلكاتهم وأراضيهم فبعث برسالة إلى بيليسيي يشرح فيها عن أفكاره ومشاريعه في هذه النقطة من خلال

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الرسالة المؤرخة في 1863/02/06، حيث أمره بتوقيف العمليات الخاصة بمصادرة الأراضي (مزيان، 2009، صفحة 150).

يرجع الباحثين أن أهداف صدور القرار المشيخي في 1863/04/22 مرده إلى العوائق التي لقيها الاحتلال الفرنسي من أجل الاستيطان الكامل بحكم أن تلك الملكيات إنما هي خاضعة للقبائل، وأن كل قبيلة يحكمها شيخ واحد وهو المتصرف في في القرارات في ذلك الملك المتوارث بين الأجداد (قرفي، 2008، صفحة 51 سعد الله، 2007، صفحة 112).

بعد التحضيرات للقانون صدر في 1863/04/22، وقصد المضي في تنفيذه تم إصدار العديد من المراسيم التنظيمية من بينها مرسوم 23 /1863/05 بالإضافة إلى مراسيم بعده موضحة له؛ وكانت أهدافه في الغالب تتركز على هدفين؛ الأول: جعل الحقوق التي ينتفع منها أفراد القبيلة إلى ملكية الدواوير الذي سيستحدث في إطار التقسيم، **والثاني:** بعدما كانت الملكية جماعية ستصبح فردية ويسهل انتزاعها (دهاش، 2006، صفحة 111).

ومما يمكن استخلاصه عن هذا القرار حسب المؤرخين أن أهدافه كانت تتركز على هدف مادي يبتغي من الاحتلال الفرنسي تسهيل عملية انتقال الأراضي من المعمرين إلى الجزائريين عن طريق المبادلات والشراء، حيث يتم انشاء مستوطنات وقرى فبعدما يتم تقسيم الأراضي إلى قطع صغيرة بإمكان المستوطنين والإدارة الفرنسية مساومة المالكين إما بالشراء أو المبادلة خصوصا إذا كانوا يعانون من الضرائب والغرائم (بلعيدوني، 2006، صفحة 47؛ سيفو، 2006، صفحة 182)، في حين أن الهدف الاجتماعي والسياسي تلخص في تفكيك البنية الاجتماعية للقبيلة الجزائرية والقضاء على الزعامات للعائلات الكبرى (شيتور، 2006، صفحة 212؛ سيفو، 2006، صفحة 181، وحصر العلاقات العائلية في العلاقات الفردية الأسرية (فركوس، 2006، صفحة 180).

أما عن مضمون هذا القرار الذي تضمن العديد من المواد: حيث حاول بموجب المادة الأولى أن القبائل الجزائرية هي المالكة والمنتفعة بها بصفة تقليدية، والمادة الثانية منه فقد أقرت بحق ملكية الجزائريين، والعمل على تحقيق الملكية الفردية (بن داهة، 2005، صفحة 140).

وتم تحديد ثلاث مراحل يتم بموجبها انتقال الأراضي (سعد الله، 2007، صفحة 35)، حيث يعين الحاكم العام لجان إدارية تُكلف بعملية التحضير (جوليان، 2008، صفحة 715)، وأسندت عملية التنفيذ والسير فيها المكاتب العربية ورغم صعوبتها في التحقيق (فركوس، 2006، صفحة 265-266).

ويظهر من المرحلة الثالثة لتطبيق المرسوم أن إنشاء الخلية الجديدة وهي العائلة في الدوار سيمُر بعدة خطوات قبل ذلك ، فبعد تحديد الدوار ستقتطع منه أراضي معينة لتصبح أيضا ملكا للدولة أو البلدية فإذا وقع ذلك يشرع في تجزئة الأراضي الباقية في الدوار إلى قطع صغيرة ستكون هي النواة لإقامة العائلات بدل القبيلة والعرش وسيكون من السهل على السلطة الفرنسية السيطرة على العائلة أو الفرد، كما سيكون من السهل انتزاع

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الأرض منها أو منه باللجوء إلى الصفقات التجارية أو الضغط والضرائب ومسألة السيرة والسلوك وكذلك العناية بالأرض أو إهمالها (سعد الله، 2008، صفحة 37).

وخلال عام 1865 قامت اللجان بالفرز والتجميع فقط كل أملاك كل القبيلة سواء كان عرشا أو ملكا ولكن ليس معنى الحق الفردي الذي يسعون إليه (فركوس، 2006، صفحة 174) ويمكن القول أن الفترة ما بين صدور القرار في سنة 1863 إلى 1867/12/31 فإن عملية انتقال الأراضي من الأهالي إلى الأوروبيين في كامل أنحاء الأقاليم العسكرية تمثل خمسمائة وخمسة وثلاثون مساحة أرضية بلغت (7621.5.73) سبعة آلاف وستمائة وواحد وعشرون هكتار وخمسة آر وثلاثة وسبعون سنتآر في حين أن حجم الاشتراء قدر بمبلغ (492017.80) أربع مائة واثنين وتسعين ألفا وسبعة عشر فرنكا وثمانين سنتيما بمقاطعة قسنطينة (فركوس، 2006، صفحة 195) ومما يلاحظ أن عملية التسجيل والتحديد سجلت تعثرا نتيجة عدة عوامل، من ذلك الثورات التي حدثت وردود الفعل العنيفة على هذه السياسة، كما أن الجوائح التي حلت بالبلاد (1868-1866) كان لها آثار على سير العملية (سعد الله، 2008 ، صفحة 37) .

أما رأي وارني المتحدث على رأي الكولون على أن الإجراءات والعملية غير مبشرة وتسير ببطء، كما يلاحظ أن هذه العمليلة كادت تتوقف خلال مجاعة (1867) ألف وثمانمائة وسبعة وستون، وحسب الاحصائيات فإنها مست حوالي (1.882.019) مليون وثمانمائة واثنان وثمانون ألف ومائة وتسعة عشر هكتار، وحوالي (130) مائة واثنان وثلاثون عرشا يمثلون (359.546) ثلاثمائة وتسعة وخمسون ألف وخمسمائة وستة وأربعون نسمة (سعد الله، 2008، صفحة 40).

2. آثار القرار المشيخي على مناطق قالمة

قبل إصدار القرار المشيخي وتطبيقه على منطقة قالمة مثل بقية المناطق الأخرى في الجزائر، تم إنشاء قالمة في التنظيم الإداري الفرنسي بموجب مرسوم ملي بتاريخ 20 جانفي 1840، حيث كان السكان في قالمة التي تم إنشاءها يتوزعون على حوالي 2000 هكتار: وبغ تعدادهم على النحو التالي: المسلمون 280، اليهود 180، الأوروبيون 470، الفرنسيون 1630، بعدد إجمالي 2580، وهنا نقصد مركز قالمة وحدها، وقدرت عائدات البلدية 70 ألف فرنك، في حين تتكون الهيئة البلدية من أحد عشر (11) عضو: (رئيس بلدية وأربعة نواب، ستة مستشارين بينهم خمسة فرنسيون وأوروبي واحد). (فركوس، 2022، صفحة 1086).

بعد سقوط قسنطينة سنة 1837 والاستيلاء على قالمة في نفس السنة (سعد الله، 1992، صفحة 156)، تشير الوثائق الخاصة بالتقسيم الإداري الفرنسي لمنطقة الشرق أنه في سنة 1844 وبناء على تنظيمات المكاتب العربية فقد تم استحداث تقسيم لمقاطعة عنابة يضم: القالة، قالمة، عنابة (فركوس، 2022، صفحة 1086).

إن سياسة التقسيم التي اتبعتها الإدارة الفرنسية أفضت إلى تفكيك العديد من القبائل، وفصل العديد من العائلات عن بعضها البعض بموجب التقسيمات على الأرض، حيث أصبحت منطقة قالمة سنة 1865

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

كالتالي: حيث تم إعطاء قالمة صفة دائرة تابعة لقسمة عنابة وتضم الأعراش التالية (بني مارمي، خزارة "**خزاراس**"، بني وزر الدين، بني مزلين)[1] وتوالت التقسيمات في المنطقة حيث جاء التقسيم الإداري لسنة 1866 كالتالي قالمة تنقسم إلى: أولاد سنان، أولاد حاريد، بني مارمي، بني عدي[2] وقد مست مناطق قالمة العديد من التغييرات في الحدود وتقسيم الأراضي وفي منشور آخر دائرة قالمة بالتفصيل كانت كالتالي: دائرة قالمة: **أولاد الحلية:** (بني وزر الدي، أولاد عاريد، بني ياحي، خزاراس، بني مارمي، أولاد سي حفيف، أولاد سنان، أولاد دهان، بني قشة، نبايل ...) **واد الزناتي** (واد الزناتي، راس واد الزناتي، بني عدي، الفجوج، بني براهيم، أولاد علي، الطاية) **القرفة** (الأعشاش، أولاد دراج، بلاد القندورة، راس العقبة، بني وجانة، سلاوة عنونة)[3] وفي جريدة المبشر لسنة 1869 جاء التقسيم بخصوص الأعراش التابعة لقالمة كالتالي: (أولاد دهان، مبايل، بني قشة، أولاد يحيى)[4] ومع إجراءات تنفيذ هذا القرار تم إحصاء مساحات الدواوير والأعراش، ثم تقسيمها إلى أملاك عمومية وأملاك خاصة، وبموجب القرار المؤرخ في 31 ديسمبر 1866 بخصوص عرش بني مارمي، الفصل الأول منه مساحته قدرت بـ 4360 هكتار و18 آر و55 سنتآر[5] وقدرت مساحة دوار بني مازلين بـ 11643 هكتار (F.accardo , 1879 , p12) ودوار الفجوج بمساحة 4361 هكتار(.F.accardo , 1879 , p28) ودوار أولاد دراج بمساحة 2721 هكتار (F.accardo , 1879, p57) وهذه الدواوير ذكرناها كنماذج فقد مس التقسيم كل الأعراش والدواوير التابعة لقالمة[6].

ومن بين القبائل والدواوير التي تم تطبيق القرار المشيخي 22 أفريل 1863 عليها نذكر على سبيل: خزاراس حيث رقم ملفها 429 يحتوي على 42 ورقة من بينها خريطة طبوغرافية وتتبع إداريا إلى بلدية واد الشارف [7] وبني وزر الدين التي يحتوي ملفها على أكثر من 55 ورقة من بنها خريطة طبوغرافية وتتبع إداريا

---

1 المبشر : عدد 455 ، 16 ذي القعدة 1281 الموافق لـ 12 أفريل 1865.
Le Mobacher , (16 Ramadan 1281/ 12 Février 1865) : N=°449

2 B.O.G.G.A : n=°166, année 1866 , p20.

3 B.O.G.G.A : n=°169, année 1866, p64 ; B.O.G.G.A : n=°246, année 1867,p741.

4 المبشر، (01 ذي القعدة 1283 الموافق لـ 07 مارس 1867) ، عدد 532 ،الجزائر

5 B.O.G.G.A , 1867 , n=°216,p61.

6 حول تفاصيل تقسيمات بعض أعراش ودواوير منطقة قالمة أنظر بعض المصادر التالية:
المبشر ، (1865- 1869-1867-1866)
عدد 532 ، 01 ذي القعدة 1283 الموافق لـ 07 مارس 1867 .
عدد 544 ، 26 محرم 1284 الموافق لـ 30 ماي 1867 .
عدد 679 ، 27 رمضان 1287 الموافق لـ 30 ديسمبر 1869 .
B.O.G.G.A : (du 1866 à1870). n=°216, année 1867,pp58-61. n=°458, année 1868,pp943-946.

7 C.A.O.M : GGA 1M 71/294, CP GGA 1M 71/294 , Date d'ouverture des opération 22 Mars 1865.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

لبلدية ميليسمو[1] وبني مارمي رقم ملفها 290، يحتوي ملفها على حوالي 45 ورقة من بينها خريطة طبوغرافية[2].

خريطة بني مارمي المصدر: C.A.O.M: GGA 1M 71/290

خريطة خزاراس المصدر: C.A.O.M: GGA 1M 71/294

[1] C.A.O.M : GGA 1M 72/296, CP GGA 1M 72/296, Date d'ouverture des opération 22 Mars 1865.
[2] C.A.O.M : GGA 1M 71/290, CP GGA 1M 71/290, Date d'ouverture des opération 22 Mars 1865.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

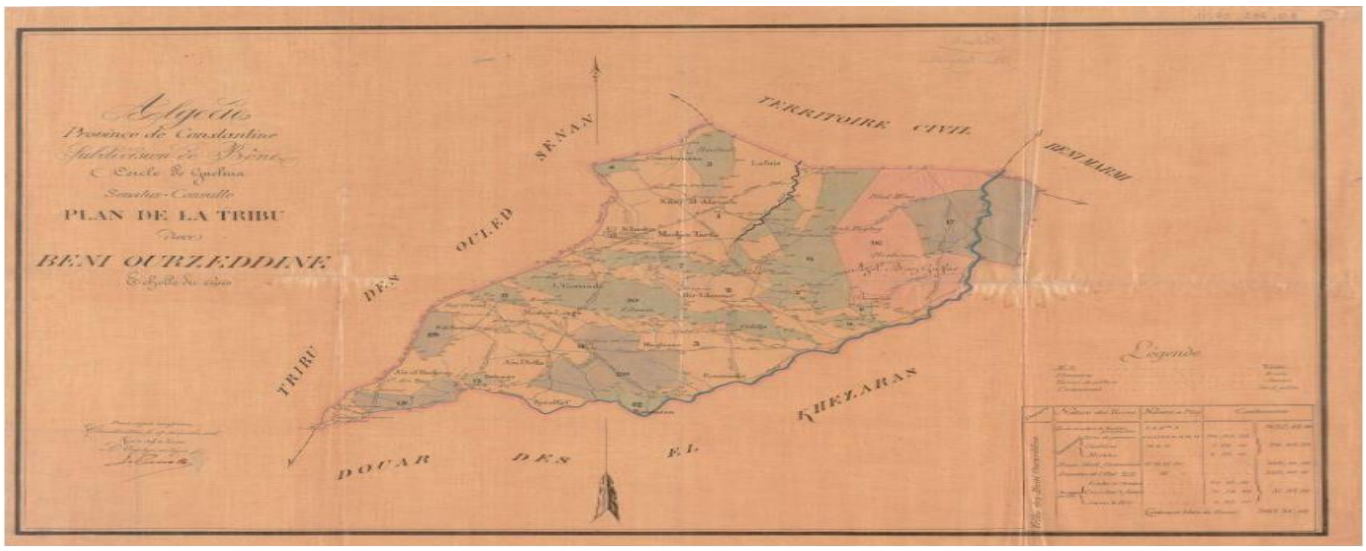

خريطة بني وزر الدين المصدر: C.A.O.M: GGA 1M 72/296

رغم تعطل عمليات الإحصاء وتنفيذ القرار المشيخي في سنوات الستينات بفعل المجاعة والجوائح (سعد الله، 2008، صفحة 40) إلا أن العملية استئنفت في السبعينيات وكان يدعم العملية وارني، ومن خلال الوثائق المحفوظة في الأرشيف نجد ملفات القبائل والدواوير، فنلاحظ فصل العديد من الدواوير والأعراش تم فصلها عن القبائل التي كانت تابعة لها، ومن بين القبائل التي تم استئناف الاحصاء والتقسيم عليها:

ملف قبيلة **الطاية** المحفوظ في أرشيف ما وراء البحر تحت رقم 288 للقرار المشيخي 1863 تشكل دوار واحد وهو دوار الطاية التابعة بدورها لبلدية واد الشارف دائرة قالمة، وهي ما توضحه الخريطة المرفقة [1] .

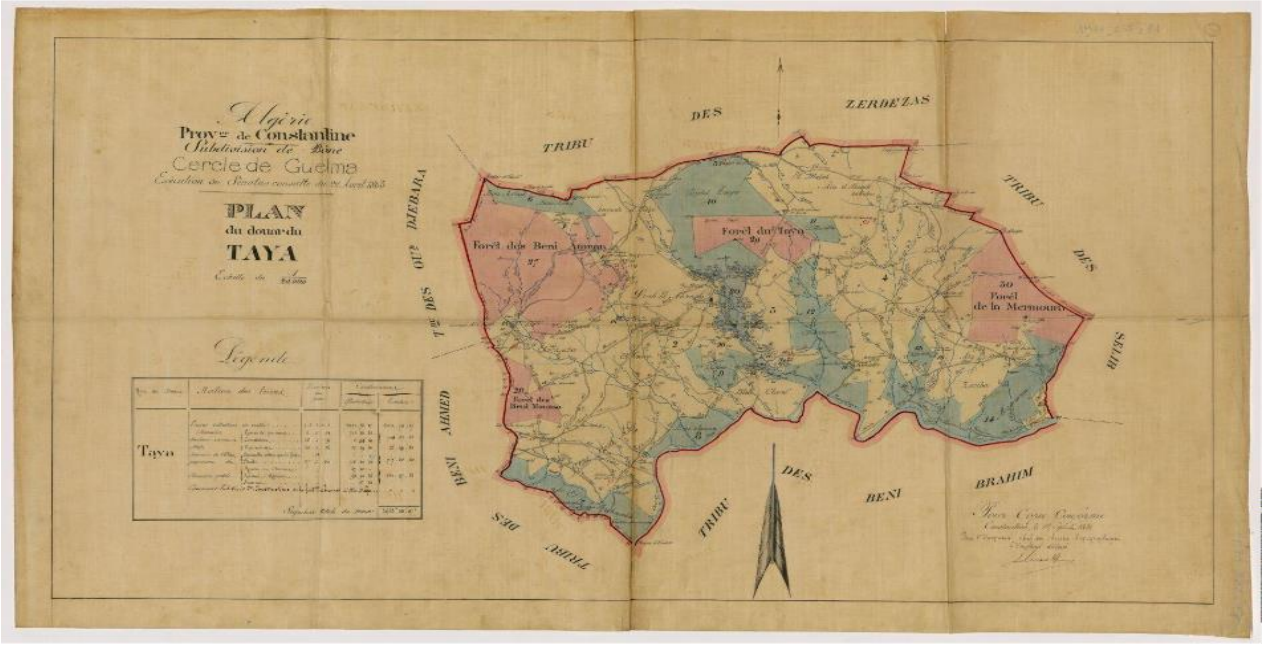

المصدر: C.A.O.M: GGA 1M 71/288

[1] C.A.O.M : GGA 1M 71/288, CP GGA 1M 71/288, Date d'ouverture des opération 25 Aout 1863.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ملف قبيلة **أولاد سنان** المحفوظ في أرشيف ما وراء البحر تحت رقم 295 للقرار المشيخي 22 أفريل 1863 تشكل دوار واحد وهو دوار الطاية التابعة بدورها لبلدية مليسيمو دائرة قالمة، وهي ما توضحه الخريطة المرفقة [1] .

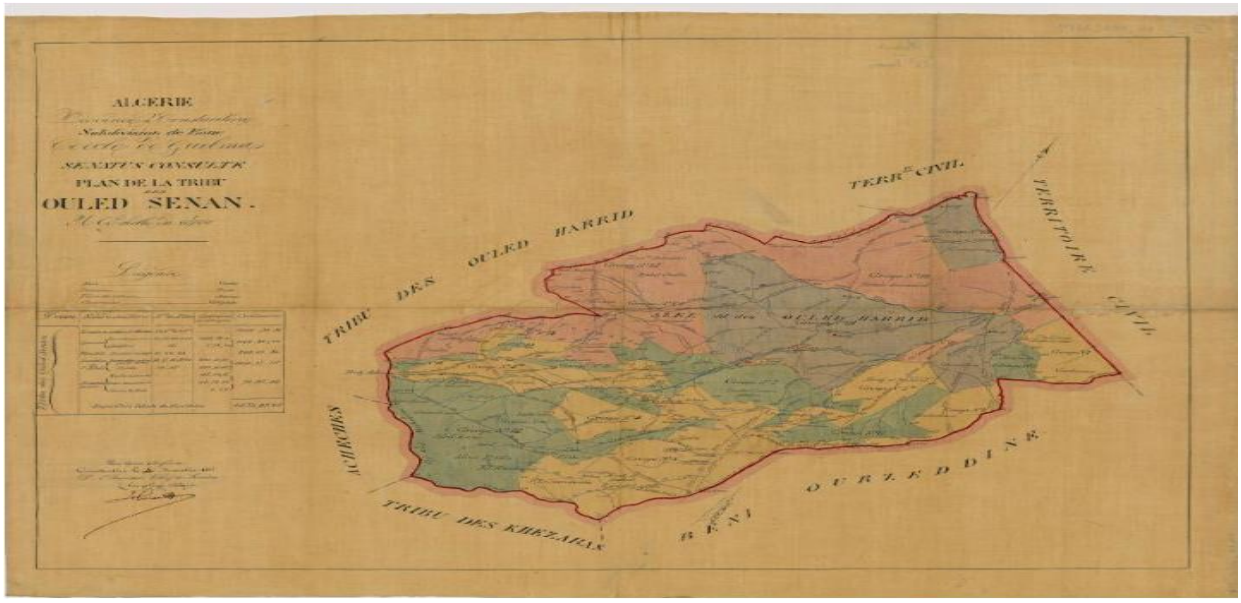

المصدر: C.A.O.M: GGA 1M 72/295

ملف قبيلة **بلاد القرفة Guerfa** المحفوظ في أرشيف ما وراء البحر تحت رقم 56 للقرار المشيخي 25 أكتوبر 1890 يوضح لنا الدواوير التابعة لها وهي: شنيور، أولاد العار، مدودة، التابعين لبلدية واد الشارف [2]

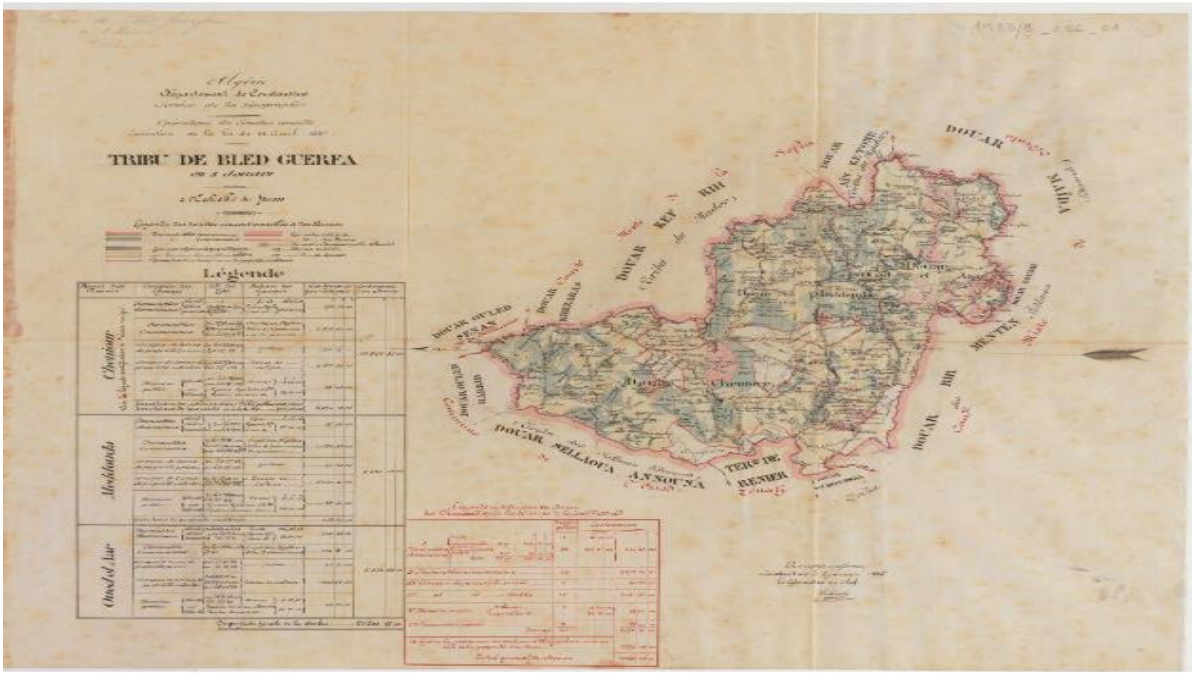

[1] C.A.O.M : GGA 1M 72/295, CP GGA 1M 72/295.
[2] C.A.O.M : GGA 1M 83B/56, CP GGA 1M 83B/56. Date d'ouverture des opération 25 octobre 1890.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ملف قبيلة **الأعشاش** المحفوظ في أرشيف ما وراء البحر تحت رقم 12 للقرار المشيخي 1887 يوضح لنا الدواوير التابعة لها وهي كالتالي: دواوير أولاد موسى، أولاد ملوك، أولاد سيدي منصر، شمورة، أولاد عمور، بن فاضل، أولاد مخلوف، أولاد سي بلخير، أولاد فاضل، التابعين لبلدية عين القصر[1] .

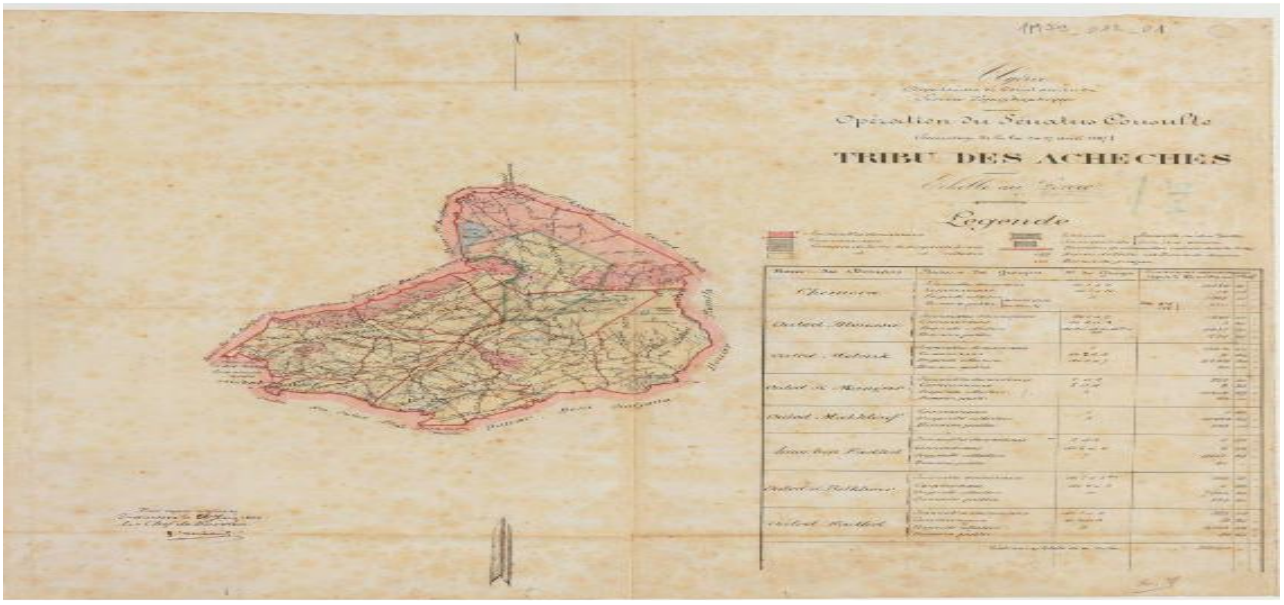

المصدر: C.A.O.M: GGA 1M 79/12

3. التقسيم الإداري الفرنسي " قالمة في القرن العشرين"

1.3. التنظيم الإداري للجزائر (1954 – 1962)

1.1.3. التقسيم الإداري مرسوم 28 جوان 1956

عدد الولايات 14 ولاية (عنابة – قسنطينة – باتنة – سطيف – تيزي وزو – الجزائر – المدية – تيارت – مستغانم – الشلف (أورليان فيل) – وهران – تلمسان– الساورة – الواحات) الدوائر (عنابة، قالمة، سوق أهراس، تبسة، عين البيضاء، فيليب فيل، جيجل، ميلة، قسنطينة، سطيف، برج بوعريريج، بجاية، فور ناسيونال، تيزي وزو، برج منايل، البويرة، الجزائر، البليدة، أومال [سور الغزلان]، المدية، مليانة، ثنية الحد، الشلف، تنس، غليزان، مستغانم، معسكر، تيارت، سعيدة، وهران، سيدي بلعباس، عين تيموشنت، تلمسان، مغنية، الوادي، تقرت، جيريفيل [البيض، الأغواط، المشرية، الجلفة.

عمالة قسنطينة: تتكون عمالة قسنطينة من أربع ولايات وهي كالتالي: ولاية عنابة، قسنطينة، باتنة، وسطيف، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق تونس، ومن الجنوب أرض الجنوب، ومن الغرب عمالة الجزائر.

1 C.A.O.M : GGA 1M 79/12, CP GGA 1M 79/12. Date d'ouverture des opération 18 juin 1888.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ولاية عنابة "بون": تتكون من أربع دوائر (عنابة، قالمة، سوق أهراس، تبسة)، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق الحدود التونسية ومن الجنوب أرض الجنوب، ومن الغرب ولايتي قسنطينة وباتنة.

– **دائرة قالمة:** تقع شمال غرب ولاية عنابة يحدها من الشمال دائرة عنابة وولاية قسنطينة (دائرة فليب فيل) ومن الشرق دائرة سوق أهراس، ومن الجنوب دائرة سوق أهراس وولاية قسنطينة (دائرة قسنطينة) ومن الغرب ولاية قسنطينة (دائرتي فيليب فيل وقسنطينة).

Geulaa Bou sba, Galliéni, Héliopolis, Millesimo [Belkhir] , petit [Boumahra Ahmed,] Clauzel, Bj Mrad, Gounod, A.Soltane, Kellermann[1]).

2.1.3. التقسيم الإداري لسنة 1958

عدد الولايات 15 ولاية (عنابة – قسنطينة – باتنة – سطيف – تيزي وزو – الجزائر – المدية – تيارت – مستغانم – الشلف (أورليانس فيل) – وهران – تلمسان – سعيدة – الساورة – الواحات)، الدوائر كالتالي: (القالة، عنابة، قالمة، سوق أهراس، كلار فونتان [العوينات]، تبسة، فيليب فيل، كولو، جيجل، الميلية، ميلة، قسنطينة، عين مليلة، عين البيضاء، سانت أرنو، سطيف، مسيل، برج بوعريريج ، لافاييت "**بوقاعة**"، خراطة، أقبو، سيدي عيش، بجاية، عزازقة، فور ناسيونال، تيزي وزو، برج منايل، البويرة، ذراع الميزان، باليسترو، الدار البيضاء، الجزائر، البليدة، تابلاط، أومال [سور الغزلان]، المدية، بوغاري، بول غازل، بوسعادة، الجلفة شرشال، مليان، ثنية الحد ، دوبري (عين الدفلة)، الشلف، تنس إنكرمان [واد ارهيو])، كاسينيا [سيدي علي]، غليزان، مستغانم، باليكو، معسكر، فيالار، تيارت، فرندة، أفلو، جيريفيل [البيض]، سعيدة، المشرية، عين الصفراء، بيريقو، وهران، سيدي بلعباس، عين تيموشنت، تيلاغ، بني صاف، تلمسان، سبدو، مغنية، نيمورس [الغزوات]، الوادي، تقرت، الأغواط، غرداية، ورقلة، الأبيض سيدي الشيخ، كولومب بيشار.

عمالة قسنطينة: تتكون عمالة قسنطينة من أربع ولايات وهي كالتالي: ولاية عنابة، قسنطينة، باتنة، وسطيف، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق تونس، ومن الجنوب ولاية الواحات، ومن الغرب عمالة الجزائر.

ولاية عنابة "بون": تتكون من ست دوائر (القالة، عنابة، قالمة، سوق أهراس، كلار فونتان [العوينات]، تبسة)، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق الحدود التونسية ومن الجنوب ولاية الواحات، ومن الغرب ولايتي قسنطينة وباتنة.

1 G.G.A:(service Cartographique) ,1956. et - G.G.A Lacoste , 1957. et G.G.A , Cartographes1956)..

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

– **دائرة قالمة:** تقع شمال غرب ولاية عنابة يحدها من الشمال دائرة عنابة وولاية قسنطينة (دائرة فليب فيل) ومن الشرق دائرة سوق أهراس، ومن الجنوب دائرة كلار فونتان [العوينات] وولاية قسنطينة (دائرة قسنطينة) ومن الغرب ولاية قسنطينة (دائرتي فيليب فيل وقسنطينة). من أهم البلديات:

قلعة بوصبع، قالييني، هيلوبوليس، ميليسيمو[بلخير]، بوتي [بومهرة أحمد]، كلوزيل، برج مراد، أولاد سلطان، كليرمان.

Geulaa Bou sba, Galliéni, Héliopolis, Millesimo [Belkhir] , petit [Boumahra Ahmed,] Clauzel, Bj Mrad, Gounod, A.Soltane, Kellermann[1].

3.1.3. التقسيم الإداري مرسوم 7 نوفمبر 1959 وفيفري 1961

المصدر : D.G.G.A (1961) , (service Cartographique) : **Algérie Limites Administratives** (Décrets du 7 novembre 1959 et 20 Février 1961).

عدد الولايات 15 ولاية (عنابة – قسنطينة – باتنة – سطيف – تيزي وزو – الجزائر – المدية – تيارت – مستغانم – الشلف (أورليان فيل) – وهران – تلمسان – سعيدة – الساورة – الواحات)، حوالي 77 دائرة (القالة، عنابة، قالمة، سوق أهرا، كلار فونتان [العوينات]، تبسة، فيليب فيل، كولو، جيجل، الميلي، ميلة، قسنطينة، عين مليلة، عين البيضاء، سانت أرنو، سطيف، مسيلة، برج بوعريريج، لافاييت "**بوقاعة**"، خراطة، أقبو، سيدي عيش، بجاية، عزازقة، فور ناسيونال، تيزي وزو، برج منايل، البويرة، ذراع الميزان،

[1] D.G.G.A (1958) , (service Cartographique) : **Algérie Limites Administratives**, Carte dressée par ordre du Général d'armée Raoul SALAN , CI.Poux-P.Agostini. Cartographes, Alger : IMP-BACONNIER.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

باليسترو، الدار البيضاء، الجزائر، البليدة، تابلاط، أومال [سور الغزلان]، المدية، بوغاري، بول غازل، بوسعادة، الجلفة شرشال، مليانة، ثنية الحد، دوبري (عين الدفلة)، الشلف، تنس إنكرمان [واد ارهيو]، كاسينيا [سيدي علي]، غليزان، مستغانم، باليكو، معسكر، فيالار، تيارت، فرندة، أفلو، جيريفيل [البيض]، سعيدة، المشرية، عين الصفراء، بيريقو، وهران، سيدي بلعباس، عين تيموشنت، تيلاغ، بني صاف، تلمسان، سبدو، مغنية، نيمورس [الغزوات]، الوادي، تقرت، الأغواط، غرداية، ورقلة، الأبيض سيدي الشيخ، كولومب بشار.

عمالة قسنطينة: تتكون عمالة قسنطينة من أربع ولايات وهي كالتالي: ولاية عنابة، قسنطينة، باتنة، وسطيف، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق تونس، ومن الجنوب ولاية الواحات، ومن الغرب عمالة الجزائر.

ولاية عنابة "بون": تتكون من ست دوائر (القالة، عنابة، قالمة، سوق أهراس، كلار فونتان [العوينات]، تبسة)، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق الحدود التونسية ومن الجنوب ولاية الواحات، ومن الغرب ولايتي قسنطينة وباتنة.

– **دائرة قالمة:** تقع شمال غرب ولاية عنابة يحدها من الشمال دائرة عنابة وولاية قسنطينة (دائرة فليب فيل "**سكيكدة**") ومن الشرق دائرة سوق أهراس، ومن الجنوب دائرة كلار فونتان [العوينات] وولاية قسنطينة (دائرة قسنطينة) ومن الغرب ولاية قسنطينة (دائرتي فيليب فيل "**سكيكدة**" وقسنطينة). من أهم البلديات:

Geulaa Bou sba , Galliéni, Héliopolis , Millesimo [Belkhir], petit [Boumahra Ahmed], Clauzel , B^{j} Mrad , Gounod , A.Soltane, Kellermann[1]

2.3. قالمة بعد استرجاع السيادة الوطنية

1.2.3. التقسيم الإداري (1962-1972)

ولاية عنابة " بون ": تتكون من 06 دوائر، 60 بلدية.

دائرة قالمة: تتكون من 12 بلدية.

قالمة: تتكون من البلدية القديمة (قالمة).

عين حسابنية: تتكون من البلديات القديمة (كلوزال، أولاد هاريد).

عين العربي: تتكون من البلديات القديمة (غونود، شنيور، مدودة، واد العار، بير المنتن).

بوعتي محمود: تتكون من البلدية القديمة (غالياني).

بوحمدان: تتكون من البلديات القديمة (بوحمدان، خنقة السباط، طاية).

بومهرة أحمد: تتكون من البلديات القديمة (بوتي، بني مزلين).

الفجوج: تتكون من البلدية القديمة (كليرمان).

[1] D.G.G.A (1961) , (service Cartographique) : **Algérie Limites Administratives** (Décrets du 7 novembre 1959 et 20 Février 1961) , Carte dressée par ordre du Général d'armée Raoul SALAN, CI.Poux-P.Agostini. Cartographes , Alger : IMP-BACONNIER.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

قلعة بوصبع: تتكون من البلديات القديمة (قلعة بوصبع).

هيليو بوليس: تتكون من البلدية القديمة (هيليو بوليس).

خزارة: تتكون من البلديات القديمة (خزارة، كاف الريح).

ميلسيمو: تتكون من البلدية القديمة (ميلسيمو [بلخير]).

سلاوة عنونة: تتكون من البلديات القديمة (سلاوة عنونة)[1].

2.2.3. التقسيم الإداري 1974

ولاية قالمة: تحمل رقم 24 في ترتيب الولايات تتكون من: (دائرة قالمة، دائرة سوق أهراس، دائرة سدراتة باستثناء بلديات الونزة والعوينات ومرسط والعين الزرقاء، بلديات وادي الزناتي وتاملوكة وعين مخلوف المنفصلة عن دائرة قسنطينة، بلديتي عين الكرمة وبوحجار المنفصلتين عن دائرة القالة، بلديات نشماية وبوكاموزة وبوشقوف المنفصلة عن دائرة عنابة)[2].

المصدر: J. O.R.A.D.P , (09 juillet 1974) ,13e Année ,N=°55, p611

[1] J. O.R.A.D.P , (05 Novembre 1963) ,2ème Année ,N=°82, pp1109-1112.

[2] المادة 28 الجريدة الرسمية الجزائرية ، 1974م ، صفحة 755.

Voir aussi J. O.R.A.D.P , (09 juillet 1974) ,13e Année ,N=°55, p611.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

أقر مرسوم (147/74) الصادر في الثاني والعشرون جمادى الثانية من سنة ألف وثلاثمائة وأربعة وتسعون، الموافق لـ الثاني عشر من جويلية 1974 القاضي بتوضيح الحدود الخاصة بولاية قالمة، والذي تنظمه الأوامر كالتالي (421/63 ثلاثة وستين أربع مائة وواحد وعشرون وأمر 24/67 سبعة وستون أربعة وعشرون، وأمر 38/69 تسعة وستون ثمانية وثلاثون وأمر 69/74 أربعة وسبعون تسعة وستون وأمر 83/70 سبعون ثلاثة وثمانون وأمر 166/70 سبعون مائة وستة وستون) وحسب المواد من 1 إلى 7) فإن قالمة تتكون من ستة دوائر وخمسة وثلاثين بلدية:

وادي الزناتي: (بلديات وادي الزناتي، تاملوكة، عين مخلوف، بوحمدان، ركنية، سلوة "**سلاوة**" عنونة) **بوشقوف** (بلديات بوشقوف، قلعة بوسبع، بوكاموزة، حمام مبايل "**النبايل**"، وادي الشحم، خزارة) **دائرة قالمة** (بلديات قالمة هيليوبوليس، الفجوج، بوعاطي محمود، عين الحساينية، بلخير، بومهرة أحمد) **بوحجار** (بوحجار، عين الكرمة، أولاد ادريس) **سدراتة** (سدراتة، عين العربي، بئر بوحوش، مداوروش، أم العظائم) **سوق أهراس:** (سوق أهراس، مشروحة، خضارة، مراهنة، الزعرورية، تاورة، الحنانشة)[1].

3.2.3. التقسيم الإداري 1984

بموجب القانون رقم 84-09 المؤرخ في 02 جمادى الأولى 1404هـ الموافق لـ 04 فيفري 1984 المتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد، وبموجب المادة رقم 28 تتشكل ولاية قالمة من 34 بلدية[2].

المصدر: الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 57، 1974، ص790، والعدد 6، 1984.

1 الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (الثلاثاء 26 جمادى الثانية عام 1394 هـ الموافق لـ 16 جويلية 1974م)، السنة الحادية عشر، العدد 57، الجزائر، ص790.

2 الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (الثلاثاء 5 جمادى الثانية عام 1404 هـ الموافق لـ 07 فيفري 1984م)، السنة الواحدة والعشرون، العدد 6، الجزائر، صفحة 139 وصفحة 147.

Voir aussi Art28, J.O.R.A.D.P ,23ème Année, N=°6, le : 07 février 1984 , p101 et p107

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

التقسيم الإداري لقالمة من 1830 إلى غاية 1984

بعد صدور مرسوم في الثامن من ربيع الأول ألف وأربعمائة وخمسة الموافق لأول ديسمبر ألف وتسعمائة وأربعة وثمانون، تحت رقم أربعة وثمانون ثلاثمائة وخمسة وستون الذي يوضح الحدود الخاصة بالبلديات (وبناء على الأمر (24/67) سبعة وستون، أربعة وعشرون والأمر (38/69) تسعة وستون ثمانية وثلاثون والقانون (09/84) أربعة وثمانون صفر تسعة، والمرسوم (79/84) أربعة وثمانون تسعة وسبعون) **فنجد** أن حدود ولاية قالمة وبلدياتها كانت بما يلي:

قالمة، بوحمدان، بوشقوف، المشاتي، عين مخلوف، بومهرة أحمد، مجاز الصفاء، بلخير، بوعاطي محمود، حمام المسخوطين، قلعة بوصبع، هيليو بوليس، الركنية، الفجوج، حمام النبايل، خزارة، بن جراح، بني مزلين، بوحشانة، برج الصباط، الدهوارة، جبالة الخميسي، عين الحساينية، رأس العقبة، وادي الشحم، مجاز عمار، عين العربي، وادي الزناتي، عين بن بيضاء، نشماية، تاملوكة، وادي الفراغة، سلاوة عنونة، عين رقادة، عين الصندل[1] .

المصدر : CENEAP , (2006) , **Atlas des wilaya/Daïras**, Limites administratives des wilayas /daïras aussi M.I.C.L : J.O.R.A.D.P (19 décembre 1984) ,23ème Année

1 الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (الأربعاء 26 ربيع الأول عام 1404 هـ الموافق لـ 19 ديسمبر 1984)، السنة الواحدة والعشرون، العدد 67، الجزائر، ص 2166 وص ص 2262-2267.

Voir aussi J.O.R.A.D.P (19 décembre 1984) ,23ème Année, N=°67,pp 1472 et pp1535-1538.

Voir aussi M.I.C.L : CENEAP , (2006) , **Atlas des wilaya/Daïras**, Limites administratives des wilayas /daïras , Algérie : CENEAP.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

خاتمة

من خلال هذه الدراسة نلاحظ أن القوانين الإدارية التنظيمية الفرنسية عادت على الأرض والمجتمع في الجزائر بصفة عامة ومنطقة قالمة بصفة خاصة حيث فككت الروابط الأسرية والعائلية بفعل تقسيم القبائل على الدواوير وسلب أراضيها، وأفرزت حدودا وهمية وفرقت بين عائلات ترتبط اجتماعيا بأب أو جدٍّ واحد وهو ما أفرز تباعدات اجتماعية، وفرضت بذلك الإدارة الفرنسية سياستها التوسعية من خلال فرض الضرائب والغرامات، ونقل الأراضي لصالح المعمرين عن الطريق الرهن والشراء والسلب والمصادرة في كثير من الأحيان، في نواحي بني مارمي، خزارة "**خزاراس**"، بني وزر الدين، بني مزلين أولاد الحلية واد الزناتي، الأعشاش وغيرها .

البعض من تلك الدواوير تم ضمها لبلديات ودوائر أخرى مستحدثة ما بين 1865 – 1954 وبذلك فإن مناطق كبيرة ومساحات شاسعة ضُمت إلى دوائر وبلديات تابعة لسوق أهراس من ناحية الشرق، وسكيكدة وعنابة شمالا، أو قسنطينة ناحية الغرب، وبذلك تقلصت مساحات الأراضي للقبائل والعائلات حيث أثرت على مدخولها ومحصولها، كما أثّر انتشار الأمراض والأوبئة التي قضت على عدد كبير من السكان خصوصا سنوات الستينات من القرن 19، ومن نجى من الأمراض اضطر للهجرة نحو الأراضي التونسية وإلى بلاد الحجاز والشام في منتصف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

أهم القوانين والمراسيم التي أسست للتقسيم والتنظيم الإداري للجزائر بصفة عامة ومنطقة قالمة بصفة خاصة نستعرضها مختصرة والتي مرت على مراحل:

– **المرحلة الأولى:** كانت مرحلة السيطرة على الأرض وسلبها من مالكيها حيث اعتمد الاحتلال الفرنسي على عدة سياسات أولها القتل والتهجير والمصادرة، ومن جانب آخر سياسة المراسيم والقوانين وكان أشهرها القرار المشيخي الصادر في 22 أفريل 1863، واستكمل في مابعد بقانون وارني 1873، والقرار المشيخي 1887 كاستكمال العملية حتى بداية القرن العشرين.

– **المرحلة الثانية:** وهي مرحلة توضحت فيها معالم الحدود بين الدواوير والبلديات حيث تم استحداث بلديات مختلطة، وكاملة الصلاحيات، وأهلية، دون أن ننسى انتماء هذه البلديات إلى دوائر فيما بعد إلى غاية 1962.

– **المرحلة الثالثة:** وهي مرحلة ما بعد استرجاع السيادة الوطنية حيث تم ضم عدة بلديات ودمج بعضها في دائرة قالمة ما بين 1962 و1974، لترتقي فيما بعد بموجب التقسيم الإداري 1984 إلى مصاف الولايات.

كما أن تلك التقسيمات وضم الأراضي خلال الإحتلال الفرنسي من بلديات ودوائر إلى بلديات ودوائر أخرى خلق كثير من الخصومات والنزاعات في تلك القبائل والعائلات التي بقيت حتى بعد استرجاع السيادة الوطنية.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وما يمكن استخلاصه والتوصية عليه أن هذا هذا النوع من الدراسات يتطلب اهتمام من الباحثين والمهتمين للخوض فيه وإعطاءه صبغة تاريخية، اجتماعية، سياسية، واقتصادية، فآثار هذا التقسيم عادت بالأثر على عدة مجالات.

المختصرات

B.O.G.G.A : Bulletin Officiel Du Gouvernement Général De L'Algérie.
C.A.O.M : Centre archives d'outre-mer.
D.G.G.A : Délégation Général Du Gouvernement en L'Algérie.
J. O.R.A.D.P : journal officielle de la république algérienne démocratique et populaire.
G.G.A : Gouvernement Général De L'Algérie.
M.I.C.L : ministère de l'intérieur et des collectivités locales.

قائمة المصادر والمراجع

-ACCARDO, F. (1879)، Répertoire Alphabétique **Des Tribus et Douars de L'Algérie** ,2ème partie, sous la défection de: M. LE MYRE DE VILERS, Alger: typographe ADOLPHE JOURDAN.

-B.O.G.G. A: (du 1866 à1870).

-B.O.G.G. A: n=°166, année 1866.

-B.O.G.G. A: n=°169, année 1866.

-B.O.G.G. A: n=°246, année 1867.

-C.A.O.M: GGA 1M 83B/56, CP GGA 1M 83B/56. Date d'ouverture des opérations 25 octobre 1890.

- C.A.O.M: GGA 1M 79/12, CP GGA 1M 79/12. Date d'ouverture des opérations 18 juin 1888

-C.A.O.M: GGA 1M 71/288, CP GGA 1M 71/288, Date d'ouverture des opération 25 Aout 1863.

- C.A.O.M: GGA 1M 71/290, CP GGA 1M 71/290, Date d'ouverture des opérations 22 Mars 1865

-C.A.O.M: GGA 1M 71/294, CP GGA 1M 71/294, Date d'ouverture des opérations 22 Mars 1865.

-C.A.O.M: GGA 1M 72/295, CP GGA 1M 72/295

-C.A.O.M: GGA 1M 72/296, CP GGA 1M 72/296, Date d'ouverture des opérations 22 Mars 1865.

-D.G.G. A (1961)، (service Cartographique): **Algérie Limites Administratives** (Décrets du 7 novembre 1959 et 20 Février 1961)، Carte dressée par ordre du Général d'armée Raoul SLAN, CI.Poux-P.Agostini. -Cartographes, Alger: IMP-BACONNIER.

-D.G.G. A (1958)، (service Cartographique): **Algérie Limites Administratives**, Carte dressée par ordre du Général d'armée Raoul SALAN, CI.Poux-P.Agostini. Cartographes, Alger : IMP-BACONNIER.

-G.G. A :(service Cartographique) **Dépatement de Constantine et de Bone : Limites Administratives**, -Carte dressée par ordre de M. Jacques SOUSTELLE (Gouverneur Général), Echelle :1/400.000, CI.Poux-P.Agostini.Cartographes, Alger : IMP-BACONNIER.

-G.G. A, (1957)، LIMITES **ADMINISTRATIVES Région de Constantine**, carte dressée par ordre de: M. Robert Lacoste, Echelle :1/400000, cartographe.

-G.G. A (1956)، (service Cartographique) **Algérie nord Réorganisation Territoriale** (Décret du 28 juin 1956)، Cartographes.

-G.G. A :(service Cartographique) (1956)، **Dépatement de Constantine et de Bone: Limites Administratives**, Carte dressée par ordre de M. Jacques SOUSTELLE (Gouverneur Général)، Echelle :1/400.000, CI .Poux-P. Agostini .Cartographes, Alger : IMP-BACONNIER.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

-J. O.R.A.D.P, (09 juillet 1974) ,13e Année, N=°55.
-J. O.R.A.D.P (05 Novembre 1963) ,2ème Année, N=°82.
-J.O.R.A.D. P (16 juillet 1974) ,13ème Année, N=°57.
-J.O.R.A.D. P (07 février 1984) ,23ème Année, Art28, N=°6.
-J.O.R.A.D. P (19 décembre 1984) ,23ème Année, N=°67.
-Le Mobacher, (16 Ramadan 1281/ 12 Février 1865): N=°449.

-M.I.C. L: CENEAP, (2006)، **Atlas des wilaya/Daïras**, Limites administratives des wilayas /daïras, Algérie: CENEAP.

– بلعيدوني، جمال، (21–20 ماي 2006)، "**السياسة العقارية إبان الاحتلال**"، **أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830– 1962**، المنعقد بولاية سيدي بلعباس 2007م، الجزائر: منشورات وزارة المجاهدين.

– بوعزيز، يحيى، (2009)، **ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871**، طبعة خاصة، الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع.

– الجريدة الرسمية الجزائرية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: (09 جويلية 1974م) المادة 28.

– الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (الثلاثاء 26 جمادى الثانية عام 1394 هـ الموافق لـ 16 جويلية 1974م)، السنة الحادية عشر، العدد 57، الجزائر.

– الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (الثلاثاء 5 جمادى الثانية عام 1404 هـ الموافق لـ 07 فيفري 1984م)، السنة الواحدة والعشرون، العدد 6، الجزائر.

– الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (الأربعاء 26 ربيع الأول عام 1404 هـ الموافق لـ 19 ديسمبر 1984)، السنة الواحدة والعشرون، العدد 67، الجزائر.

– جوليان، شارل أندري، (2008)، **تاريخ الجزائر المعاصرة (الغزو وبدايات الاستعمار 1827–1871)**، ترجمة: جمال فاطمي وآخرون، ط1، مج1، الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع.

– دهاش، الصادق، (21–20 ماي 2006)، "**الملكية العقارية الخاصة وتأثواتها على الجزائريين في القرن 19**"، **أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830– 1962**، المنعقد بولاية سيدي بلعباس 2007م، الجزائر: منشورات وزارة المجاهدين.

– سعد الله، أبو القاسم، (1992)، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830– 1900**، ج1، بيروت، لبنان: دار الغرب الإسلامي.

– سيفو، فتيحة (21–20 ماي 2006)، "**عوائض الجزائريين ضد السياسة العقارية الاستعمارية**"، **أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830– 1962**، المنعقد بولاية سيدي بلعباس، 2007م، الجزائر: منشورات وزارة المجاهدين.

– فركوس، صالح، (2006). **إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844–1871م**، ط1، عنابة، الجزائر: منشورات جامعة باجي مختار.

– فركوس، ياسر، (2022). **إدارة إدارة وتقسيم المدن الجزائرية خلال فترة الإحتلال الفرنسي – مدينة قالمة أنموذجا – 1830–1870 من خلال وثائق تنشر لأول مرة** "، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 02، ص ص 1077–1097.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- قرفي، عبد الحميد. (2008) ، **الإدارة الجزائرية** مقاربة سوسيولوجية ، ط 1 ، القاهرة ،مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع .

- المبشر: عدد 455، 16 ذي القعدة 1281 الموافق لـ 12 أفريل 1865.

- مزيان، سعيدي، (2009)، **النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري في الجزائر 1867-1892**، ط1، الجزائر: دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع.

- شيتور، جلول (21-20 ماي 2006). "**العقار إبان فترة الاحتلال دراسة قانونية**"، **أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 - 1962**، المنعقد بولاية سيدي بلعباس، 2007م، الجزائر: منشورات وزارة المجاهدين.

- المبشر، (26 محرم 1284 الموافق لـ 30 ماي 1867)، عدد 544، الجزائر.

- المبشر، (01 ذي القعدة 1283 الموافق لـ 07 مارس 1867)، عدد 532، الجزائر.

- المبشر، (27 رمضان 1287 الموافق لـ 30 ديسمبر 1869)، عدد 679، الجزائر.

- بن داهة، عدة (21-20 نوفمبر 2005). **الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1873** "**أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 - 1962**"، المنعقد بولاية معسكر 2007، الجزائر: منشورات وزارة المجاهدين.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)